

# صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

## قانون وزاري يحظر جمع التبرعات

أصدر وزير العمل عيسى بن علي آل خليفة قرارا يحظر على الجمعيات والاندية القيام بجمع التبرعات من الأشخاص او المؤسسات داخل البلاد ! وخارجها وبأي وسيلة كانت الا بعد الحصول على ترخيص مكتوب من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. كما منع القرار الجمعيات والنوادي من الحصول على أموال من جهات اجنبية، كما لا تستطيع هذه المؤسسات مساندة اي شخص او هيئة في الخارج.

والقرار يخطب بين مختلف انواع التبرعات ويعمم المنع على جميع الانواع. ومن الناحية العملية فان ذلك يعني ان المنع الحالي وغير الرسمي قد تم تقنينه واعلانه رسميا. فالشعب البحراني ممنوع من جمع التبرعات واغاثة اهالي البوسنة والفلسطينيين وغيرهم ولايستطيع احد الاعلان عن برنامج مساعدات معينة ، الا اذا كان مرتبطا بصورة رسمية بالنظام.

والارتباط الرسمي بحد ذاته يعتبر رادعا لجمع التبرعات، اذ ان ابناء الشعب يمتنعون من تمرير تبرعاتهم من خلال سلطة لاتربطهم بها سوى اجهزة المخابرات والقمع. ويأتي هذا القرار بعد صدور تقرير جمعية المحامين الامريكية الذي يفصل الاجراءات التي تطبقها الحكومة لمنع الجمعيات من ممارسة اي نشاط خارج حدود الاطار الحكومي. وهذا القرار ليس مصادرة للعمل الشعبي فحسب بل انه يهدد لكل شخص تسول به نفسه ان يتحرك لنصرة المحرومين في الداخل والخارج.

## محاكمة سبعة مواطنين

كانت «اخبار الخليج» الصادرة في ٢٤ ابريل الماضي قد ذكرت ان سبعة اشخاص قد مثلوا امام المحكمة الجزائية ووجهت لاربعة منهم تهمة الاعتداء على احد رجال الامن فيما وجهت للثلاثة الاخرين تهمة التصدي لرجال الامن ومنعهم من تادية واجبهم والامسك بالاشخاص الذين اعتدوا على رجال الامن. وقالت الصحيفة ان المتهمين الاربعة الاوائل اعتدوا بالضرب في منطقة بلاد القديم على احد رجال الامن وسببوا له كدمات في رأسه ورقبته وجرحا بالاذن. ومنع المتهمون الاخرين رجال الامن من الامسك بالفاعلين. هذا وقد انعقدت المحكمة مرة اخرى في ١٣ يونيو لمحاكمة الاشخاص السبعة الذين اوقفوا احد رجال المباحث عند حدوده ولقنوه درسا بعد ان حاول الاعتداء عليهم.

## نفي عبد الله الراشد عن وطنه

عاد الاستاذ عبد الله الراشد الى البحرين بتاريخ ٨ يونيو بعد عام من محاولته الاولى التي هجر على اثرها الى سوريا بعد اصدار جواز صالح لسنة واحدة. وكان عند وصوله المطار قد اخبر ان جوارزه سوف لا يجدد في مطار البحرين وان عليه مراجعة سفارة البحرين في دمشق. وتم تسفيره الى دمشق. وهناك حاول تجديد جوارزه، الا ان السفارة رفضت ذلك، مما حدى به للسفرالى البحرين، الا ان السلطة اجبرته على صعود طائرة متجهة الى بيروت متحدية بذلك الاعراف الدولية والمادة ١٧ج من الدستور التي تقول: «يحظر ابعاد المواطن عن البحرين او منعه من العودة اليها».

## الحكومة التي لا تدافع عن رعاياها غير شرعية

عندما نتحدث عن حالة الارهاب التي تعيشها البلاد، فاننا لا نبالغ في ذلك. فالوقائع اليومية تؤكد ان التعامل الحكومي مع ابناء الشعب لا يخرج عن دائرة الارهاب، ولا يمكن وصفه بغير ذلك. وال خليفة لا يرون في ذلك غضاضة، بل انهم يشجعون ذلك الانطباع لدى الناس. وحتى في حالة «الانفتاح» لا يتردد جهاز الامن الخليفي عن ممارسة القمع ونشر حالة الرعب بين الناس. فاكتر ما يخشى النظام ان ينتشر الامن بينهم، فالامن يبعث على التفاؤل والامل، ويدفع الناس الى التفكير في الحقوق وما يستتبع ذلك من عمل سياسي معارض. اما عندما ينتشر الرعب بين الناس، فان الياس والتراجع والابتعاد عن العمل السياسي تكون السمات العامة للمواطنين.

وفي سبيل تكريس الحالة القمعية، تمارس وزارة الداخلية شتى وسائل الترويع والتخويف. ولنعط على ذلك امثلة من الحوادث الاخيرة التي حدثت الشهر الماضي. فقد استدعي حسين بردستاني وحقت المباحث معه فترة خلال ايام شهر المحرم. وتم تفتيش منزل الشيخ شاكرا النجار تفتيشا دقيقا بدون سبب معروف. والهدف من ذلك ادخال الرعب في نفوس العائلة والاصدقاء. وكان الشيخ شاكرا قد ترك الدراسة الدينية في النجف الاشرف قبل عشرة اعوام، ويعمل الآن في مؤسسة خاصة. وبينما كان الشاب محمد الحاكي يقود سيارته في قرية «بقوة» وهو في طريقه لايصال صديقه علي ميرزا اوقف المباحث سيارته وفتشوه تفتيشا دقيقا وهم يسالونه: هل انت خائف، ويجيبهم ممن اخاف: وقبل ذلك استدعت وزارة الداخلية كلا من الشيخ علي سلمان والسيد ضياء الموسوي والسيد حيدر الستري وحذرتهم من التعرض للقضايا السياسية خلال محاضراتهم في شهر المحرم، الامر الذي اثار حفيظة الناس وازعجهم كثيرا. فما هذه السياسة القمعية التي لا تنتهي؟ وما معنى ان يفتش الناس ويوقفوا ويستجوبوا باستمرار؟ في اية بلد يحدث ذلك وما المبرر له، وبأي قانون تستمر حالة الطوارئ هذه؟

المسألة لا تتوقف هنا. فالسجون الهابطة المستوى تشهد من التعذيب الشدي الكثير. وقد تعرض ستة من المسجونين في سجن جو ١ قبل ثلاثة شهور لتعذيب شديد نجم عنه نقل بعضهم الى المستشفى. ومع انهم كتبوا رسائل الى الامير ووزير الداخلية يحتجون فيها على الحالة المأساوية في زناياتهم وطالبوا باسبغ مقومات الحياة البشرية كالكتب والاقلام وتسهيل الزيارات العائلية واعادة العمل بخصم فترة المعاف من مدة السجن وغيرها. ومع ذلك لم يكن هناك تجاوب سواء من الامير ام وزير داخلية، وما يزال السجناء يعانون ظروفنا صعبة وهم معزولون تماما عن العالم الخارجي. فاية رافة «ابوية» هذه التي يعامل الامير بها رعاياه؟ ولماذا يحب الانتقام من ابناء الشعب؟ ومن هذا الوالد الذي لم تحدثه نفسه في حياته قط بان يكون لنا مع شباب الوطن؟ هذه تساؤلات مشروعة لا يمكن تجاوزها، فهي سبب الكثير من المشاكل في البلاد.

وثمة مثال آخر على «ابوة» الامير في البحرين. فهناك ثمانية شباب من ابناء البحرين اختلفوا فجأة عن الانظار ابان الانتفاضة الشعبية في العراق قبل ثلاث سنوات. كان هؤلاء الشباب يدرسون في النجف الاشرف ولكن جلاوزة صدام حسين اعتقلتهم في شهر مارس ١٩٩١، وانقطعت اخبارهم منذ ذلك الوقت تقريبا. وبالرغم من جهود عوائلهم للافراج عنهم ما يزالون غائبين عن الانظار حتى اليوم. وبعض العائلات اقام مجلس الفاتحة على الابن المفقود، اما البعض الآخر فلم يفعل على اساس ان خبر وفاة الشباب ليس قويا، وعليه فان العوائل تقترض ان ابناءهن احياء وبالتالي فلا ضرورة لمجلس الفاتحة. وهكذا فان هذه العائلات لا يقر لها قرار، فلا هي تعلم باطمئنان ان ابنها استشهد، ولا هي ترى ان هناك بصيص امل لرؤيته حيا. وهكذا تنكسر اوضاع عوائل المفقودين التعيسة وتعيش الامهات اياما سوداء.

وما يجعل الجرح اكثر ابلاما ان حكومة البحرين لم تقم بما تفرضه عليها مسؤوليتها تجاه المفقودين، فلم تعمل اتصالا واحدا بالمنظمات الدولية مثل



## جمعية المحامين الامريكية: البحرين بلاد لا يحكمها دستور

اصدرت لجنة المحامين الامريكية لحقوق الانسان التي تتخذ نيويورك مقرا لها تقريرا تضمن تغطية التجاوزات وحقوق الانسان في ٢٦ دولة وكانت البحرين احدى الدول البارزة في التقرير الذي ورد فيه ما يلي:

«ورد في تقرير الادارة الامريكية انه وبسبب القيود المفروضة على حرية التجمع والتعبير عن الرأي في البحرين، فان اية مناقشات او تحقيقات مستقلة حول سياسات الحكومة تجاه قضايا حقوق الانسان تواجه بالعقوبات الكبيرة. فمذ ان اعلن الاستقلال عن بريطانيا في اغسطس ١٩٧١ تمتعت البحرين بعامين من الحياة الدستورية. فالدستور البحريني صدر عن مجلس تأسيسي منتخب بتاريخ ٩ يونية ١٩٧٣ واحتوى على العديد من الحريات الاساسية، بضمنها حرية تكوين الجماعات والنقابات بحسب القانون.

وفي ديسمبر ١٩٧٣ تم انتخاب المجلس الوطني الذي ما برح ان اصطدم بالحكومة التي سيطر عليها افراد ال خليفة.

وفي اغسطس ١٩٧٥ وبحجة تعذر العمل بين الحكومة والمجلس الوطني اصدر الامير امرا بحل المجلس وتجميد مواد رئيسية في الدستور. ومنذ ذلك اليوم، يحكم الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بواسطة مراسيم اميرية تنفذ من خلال حكومة يسيطر عليها افراد عائلته، الذين يتسمنون المناصب الحساسة بما في ذلك رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ووزارات العدل والداخلية والدفاع.

في عام ١٩٧٤ استقل الشيخ عيسى العلة الصيفية لمجلس الوطني واصدر قانون امن الدولة. وهذا القانون الذي لازال يعمل به حتى اليوم، يعطي وزير الداخلية صلاحيات واسعة لاعتقال اي شخص يشبهه في نشاطه السياسي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد دون تقديمه للمحاكمة.

وهذه الصلاحيات استخدمت بصورة فعالة خلال العشرين سنة الماضية لقمع اي رأي معارض وبأي شكل كان.

وبسبب انعدام اي وسيلة انتقادية للحكومة فان بعض التطلعات الشعبية استمرت من خلال الشبكات الاجتماعية لاسيما النوادي الرياضية والثقافية. وفي محاولة منها للسيطرة على أنشطة هذه المؤسسات غير الحكومية فان السلطة لجأت لاصدار قانون الجمعيات رقم ٢١ لسنة ١٩٨٩.

فيحسب هذا القانون فان جميع انواع الجمعيات يجب عليها ان تسجل نفسها وان توقع على عدم تدخلها في السياسة. ويعطي هذا القانون مجالا واسعا لان تتدخل الحكومة في تسيير شؤون الجمعيات. فعل سبيل المثال فان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لها الحق في ان تطلع على ملفات الاجتماعات الادارية للجمعيات ومحاضر جلسات اللجان التنفيذية. كما ان المواد ما بين ١٥ الى ٢٢ من القانون المذكور تفرض على الجمعيات ان تحصل على الموافقة الرسمية قبل طبع او توزيع كل التقارير والوثائق قبل نشرها بصورة عامة او حتى توزيعها على الاعضاء فقط.

بالاضافة لذلك، فان جميع اللوائح الداخلية للجمعيات يجب ان تلتزم بالطريقة التي تحددها الوزارة.

وتحكم السلطات سيطرتها على جميع الشؤون المالية لهذه الجمعيات غير الحكومية. كما ان الحصول على مساعدات خارجية او ممارسة جمع التبرعات كلها بحاجة لرخص مسبقة من الوزارة.

ويعطي القانون الحق لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحل اي جمعية، واقالة مجلس ادارتها، وتعيين مجلس بديل لها، وتعيين رئيس بحسب ما ترتثته الوزارة. كما ان الوزارة تلزم الجمعيات بالاتجاه نحوالدمج واعادة توزيع الممتلكات، ولا يحق لاي جمعية ان تعارض فيما لو صدر قرار بذلك وبسبب هذه المضايقات الشديدة ومنع حرية التجمع في البحرين، فانه ليس من المستغرب عدم امكانية نشوء منظمات حقوق انسان محلية، لان حكومة البحرين لا ترغب ان تطرح ملفات حقوق الانسان المنتهكة بصورة علنية وعامة.

ومن هذه التنازلات المطروحة السماح للجمعية بالمشاركة في عدد من الاجتماعات التي تعقدتها نقابة المحامين العرب وبعد آخر من الاجتماعات الاقليمية والدولية المختصة بالقانون.

وقد استغلت جمعية المحامين هذه الفرصة وحضرت عددا من اللقاءات. الا ان القضية لا زالت امام المحكمة. ولحد الآن فان جمعية المحامين لم تعمل اي عمل عام لخرق الصمت المفروض على الاجتماعات العامة المنوعة من مناقشة الاوضاع الداخلية بشأن قضايا حقوق الانسان.

وحتى في بلد مثل البحرين، الذي يسيطر النظام فيه بصورة محكمة وتمنع فيه حرية التعبير عن الرأي في العشرين سنة الماضية، حتى هذا البلد ليس محصنا ضد التوجهات العالمية والمحلية الداعية للمشاركة الشعبية. فالانتخابات الكويتية في اكتوبر ١٩٩٢ والانتخابات اليمنية في ابريل ١٩٩٣، مصحوبة باشتداد الحوار السياسي في كلتا الدولتين، قد خلق توقعات معينة لدى دول الخليج الاخرى باتجاه السماح بانفتاح الحوارحول سياسات الحكومة، بما في ذلك قضايا حقوق الانسان. وفي محاولة للحد من الضغط اعلن الامير عن تكوين مجلس شوري مكون من ٣٠ شخصا يعينهم الامير ويجتمعون بصورة سرية، ولحد الآن فان المجلس المذكور لم يقدم شيئا لتغيير الوضع القانوني والسياسات الحكومية المعادية للجمعيات غير الحكومية.

انتهى تقرير جمعية المحامين الامريكية.

المخابرات وهددوه بعدم الخروج عن المألوف في طرح الهتافات.

\* تم تفتيش منزل الشيخ شاكر النجار وهو كان قد ترك الدراسة الدينية بعد ما بدأها في النجف قبل عشرينات اواكث. ويعمل لدى مؤسسة خاصة حاليا. وقد فنتشوا بيته تفتيشا دقيقا.

\* في اثناء سياقته لسيارته اوقف محمد الحايكي في قرية ابو قرة وهو في طريقه لايصال صديقه علي ميزرا وفتش تفتيشا دقيقا وهم يسألونه هل انت خائف؟ فاجاب لا، اخاف ممن!!

\* في يوم الاحد ١٩٩٤/٧/٤ اطلق سراح الطلبة الذين حكموا حكما اداريا ثلاثة شهور في قضية مدرسة مدينة عيسى الثانية.

\* في يوم الثلاثاء ١٩٩٤/٧/٦ صباحا ففتش منزل جعفر سهوان واخذوا من بيته عددا من اشربة الكاسيت والفيديو وقالوا لاهله اذا رجع جعفر من الامارات اخبره ان ياتي النينا.

\* في موسم الحج وعندما اراد ان يخرج من البحرين وفي قسم الجوازات بالجسر اوقف المسؤولون هناك محمد الكعبي من قرية الزلاق وحققوا معه ثم سمحوا له بعبور الجسر. وعندما رجع الى البلد ففتشوه تفتيشا دقيقا وكانت عنده كتب فسألوه: لماذا لم تأخذ هذه الكتب من البحرين انها موجودة، فقال: سعرها هناك ارخص. وبقي رهن الاعتقال يوما واحدا، فذهب اخوه وقال لهم: لماذا يوقف وبأي حق ولماذا تفتشون بيته وبيتي؟ ثم خفي سبيله.

\* في يوم الثلاثاء عصرا جاءت دورية الى بيت كل من السيد ضياء الموسوي والشيخ علي سلمان واعطوهما «احضارية» الحضور في قسم امن الدولة (المخابرات) في يوم الاربعا ١٩٩٤/٧/٨م. وحضر كل منهما وكان هدف الاستدعاء تهديدهما عن ممارسة نشاط في شهر محرم الحرام.

وقد تساءل السيد حيدر في خطبة يوم الجمعة في مسجد الامام الصادق (ع) في يوم الجمعة ٣٠ ذي الحجة ١٤١٤هـ عن سبب استدعاء عدد من طلبة العلم (الشيخ علي سلمان، السيد ضياء الموسوي، السيد حيدر السري).

والمنظمة البحرانية الوحيدة التي من الممكن ان تتحدى الوضع في جمعية المحامين البحرينية. فعندما تقدمت الجمعية بطلب للتريخيص بها عام ١٩٧٤ لم يسمح لها بالتكوين وارغم المحامين على تشكيل جمعية خاضعة لقانون الجمعيات الذي كان معمولا به. وعندما صدر القانون الجديد عام ١٩٨٩، تقدمت جمعية المحامين بقضية لمحكمة الاستئناف العليا المدنية واعترضت على مواد القانون المجفة والفاضة. وقد اعترضت جمعية المحامين على منع الجمعية من التدخل في الشؤون السياسية، لان طبيعة عمل الجمعية تحتتم عليها ذلك، وان مواد القانون غامضة وتغطي جميع النشاطات. واعترضت على مواد القانون التي تفرض على الجمعيات الحصول على اذن مسبق ومكثوب للسماح باي نشاط عام، لان عدم الالتزام بذلك يعني تمييز الاشخاص للمعاقبة القانونية. واعترضت الجمعية على هذا القانون الذي سيؤدي لاعتقالات تسفية. ولحد الآن، لم تبت المحكمة المدنية العليا في القضية ولم تصدرحكما حول اعتراضات جمعية المحامين.

وحسب ما ورد في مقابلات مع اعضاء جمعية المحامين البحرينية اجرتها جمعية المحامين الامريكية عام ١٩٩٢، فان الحكومة البحرينية حاولت ان تفتح جمعية المحامين بالتنازل عن القضية، مقابل عدد من التنازلات.

### مصادرة ثياب تدعو الى الحجاب

قبل شهر المحرم تم مصادرة بضاعة ثياب سوداء اللون من قبل اجهزة امن الدولة والجمارك. والبضاعة للتاجر حسين عبد علي خلف وهو تاجر بالجملة وقيمة البضاعة تقدر بـ ٣٠٠٠٠ دينار وتحتوي على ٣٠٠٠ درزن من القطع السوداء التي اعتاد عليها وعلى لبسها الشيعة في محرم في البحرين، والمصادرة تمت بحجة ان القطع مكتوب عليها شعارات تخص الحجاب وتحت عليه وترفض السفور وتنتهي عنه، وعليها شعارات من نوف «يهيات منا الذلة» وغيرها. وقد استجوب التاجر المذكورعما اذا كان المحرض له على هذا العمل من داخل البحرين ام من خارجها وقد اوقفت البضاعة بكاملها التي كتبت عليها تلك الشعارات وحتى التي لم يكتب عليها.

\* السجناء الذين في العقاب ما زال عقابهم مستمرا، وهم: محمد جميل الجمري، صادق عبد الله، وعلي حسن، وعلي احمد جاسم، وعبد الحسن العماني وصلاح الخواجة، ولا زالوا في سجن النامة ولايخرجون للنفس (الساحة المفتوحة). هذا وقد بعث الستة رسالتين الى الامير ووزير الداخلية يطلبون منهما المعاملة طبق الاعراف والقوانين الدولية.

وعندما دخلت عائلة المهندس محمد جميل الجمري يوم الاحد ٤ يونيو غرفة المقابلة في سجن القلعة فتاجات بالجديد من اساليب التعامل اللاانساني ولوحظ عليه اثار التعذيب الشديد. فعيناه مهلتان بهالة سوداء ولايستطيع ان يضع اكله في فمه الا بشربة ماء بعد انخاله، وكان قد وضع في زنزانه رقم واحد (سجن القلعة) ١٨ يوما بحيث لا يستطيع ان يتحرك غير الاستلقاء على ظهره وثني رجليه. هذا ولا يزال الجمري في سجن القلعة مع خمسة آخرين.

\* في منطقة البلاد القديم قام رجال المخابرات بتصوير الشباب الذين يلقون السواد واللافات العاشورائية جهرا وامام الانظار بكاميرة الفيديو. وبعد يوم قام رجال عسكريين بالتصوير الفوتو غرافي في وقت الفجر وكان ذلك في يوم الثالث من المحرم. وفي اليوم الرابع جاء عدد من الشرطة ونزعوا لافتة وسوادا وتم استجواب الاشخاص الذين علق على جدار بيتهم السواد. كما منعت كتابة الشعارات باللغة الانجليزية.

\* استدعى نائب حسين بدستار، وذلك في قسم



## مشاهدات غربية: خيال اورويل يتحقق في البحرين

نشرت «صوت البحرين» في العدد ١٣٤ (مارس ١٩٩٤) معاناة مواطن عربي زار البحرين في مطلع العام، ذكر فيها ما تعرض له من متابعة من قبل القسم الخاص لكل تحركاته منذ اللحظة التي حطت فيها قدماه ارض البحرين. وفي هذا العدد نورد معاناة مشابهة لعدد من الغربيين الذين زاروا البحرين خلال الاثني عشر شهرا الماضية وواجهوا معاملة شبيهة. المشكلة ان الكل يخشى من نشر قصته بشكل مكشوف لاسباب معروفة، ومع ذلك فان ايا منهم لم يتردد في الكشف عما واجهه من مشاكل امنية، وكيف فرض على نفسه رقابة ذاتية. وفي ما يلي جوانب من تلك التجارب:

١- صحافي بارز باحدى الاذاعات الاوروبية زار البحرين العام الماضي بدعوة رسمية من وزارة الاعلام البحرينية. الزياة استغرقت اسبوعا ولكنها في نظره كانت ثقيلة ويطيئة وكانها عام كامل. عندما التقينا به في احد المؤتمرات وعرف اننا من البحرين بادرننا بالقول: انا لا اغبطكم على الوضع في بلادكم بعد ان حصلت لي تجربة شخصية هناك. فبالرغم من ان الرجل ذهب الى المنامة بدعوة رسمية من وزير الاعلام، طارق المؤيد، فان متابعة القسم الخاص بدأت منذ ان دخل الفندق، ويقول انه احس بالاهانة والاذى لانه للمرة الاولى يشعر بمعنى ان تكون ملاحقا وكانك مجرم، خصوصا وانه يعيش في بلد قلما يحصل فيها مثل ذلك حتى للمجرمين، ويتطرق قائلا:

شعرت انهم يتتصتون على هاتفي باستمرار، الامر الذي دفعني الى الحذر والحيلة، فلم اتكلم الا مع الرسميين ولم اتحدث الا بالعموميات. ومع انهم (وزارة الاعلام) وغروا لي سيارة رسمية تاخذني الى اي مكان شئت فانتني عندما التقني المسؤولين يسألونني: اين ذهبت هذا الصباح؟ فاجيبهم: اسألوا سائق السيارة الذي عينتموه لنقلني، واستغرق في الدهشة من الامر والضحك احيانا. انا ادري انهم لا يستطيعون ان يعملوا شيئا معي لانني لا اخالف القانون ولست من رعاياهم، ولكنني احسست بالاذى الداخلي والاهانة، فالتعامل يتم معي وكأنني مجرم احيانا. وهذا لم يمتعني من مقابلة بعض المحامين والصحافيين بالساليب الخاصة، فبدون تلك اللقاءات «غير الرسمية» لا يكون لزيارتي معنى. فانا لست موظفا لدى طارق المؤيد، بل انا صحافي حر اعمل بمؤسسة اعلامية معروفة، ولدي اسلوبي المهني في الحصول على المادة الاعلامية المناسبة ليس من وجهة نظر المسؤولين فحسب، بل من مصادر المعارضة احيانا. وفي اغلب الاحيان اطلب من السائق ان ياخذني الى مكان ما ثم اطلب منه ان يتركني ويمضي، ومن ثم ابدأ مشوارتي الخاص، وكنت اخشى كثيرا من ان يئال من اتصل بهم اذى بسببي، ولذلك فقد قلصت اتصالاتي بشكل كبير رافة باصفاقائي البحرانيين. انهم طيبون ولكنهم محرومون من لذة الحرية التي تمتع بها في بلدي.

كانوا يلاحقون السيارة التي وفروها لنقلني وانا اعرفهم بوجوههم ونظراتهم، ولا يحاولون ان يخفوا متابعتهم لتحركاتي، الامر الذي يدل على مدى ما وصل اليه الوضع البحراني. انني احب تلك الجزيرة الصغيرة الاستوائية المناخ واود زيارتها بين الحين والآخر ولكن في جو اكثر انفتاحا وحرية. كنت اضحك في نفسي عندما اقرأ عن «حالة الانفتاح في البحرين» التي كثيرا ما تتردد في وسائل الاعلام والدوائر الرسمية الغربية واقول: اي انفتاح هذا الذي لا توفر فيه للزار الضيف، فضلا عن المواطن المحروم، حرية الحركة.

لقد قرأت The Big Brother، ولكنني كنت اضورها ضريبا

معنى ان يكون الجهاز الامني حاضرا في كل زاوية، وكيف يتصرف «الاخ الكبير» مع رعاياه. انها جزيرة صغيرة احكموا القبضة عليها بالنار والحديد والامن، ولا يعرف احد حقيقة الوضع في البحرين حتى يزورها ولو بدعوة رسمية من وزارة الاعلام. لقد ادركت سياسة طارق المؤيد التي تقوم على اساس تقديم الهدايا الغالية الى الصحافيين والاعلاميين، وقد يستسلم بعضهم لاغراءات تلك الهدايا، ولكن من له ضمير يتسائل عن حقيقة ما يجري بعد التجربة مع عناصر القسم الخاص.

٢- مسؤول سابق بمنظمة حقوقية امريكية شهيرة زار البحرين مؤخرا بدعوة رسمية من وزير الاعلام، طارق المؤيد. وقبيل سفره جمع معلومات كثيرة عن البلاد من مصادر الحكومة والمعارضة. وشد رحاله الى المنامة ليقرا الوضع الداخلي عن كثب. زيارته لم تكن مرتبطة بمهنته السابقة كحقوقني دولي بل كانت ذات شقين، تجاري واكاديمي. فهو يريد ان يقيم علاقات مع بعض الشركات المحلية لانه اسس شركة جديدة، وفي الوقت نفسه يعد لكتابة كتاب حول المنطقة. وبالتالي فهو بحاجة لمعلومات ميدانية كثيرة ليصبح كتابه ذا قيمة موضوعية. اكتفى الرجل بالاطلاع على آراء المعارضة وترك ما لديه من ادبيات في مكتبه بالعاصمة الامريكية، وتوجه الى «جزيرة الاحلام» في منتصف الخليج. يقول الرجل:

«وجدت نفسي في جزيرة اهلها طيبون وحكومتها تسعى لاقتناع ضيوفها باستتباب الامر والانفتاح على الداخل والخارج. وفي البداية ظننت انني سوف استطيع ان احقق طموحاتي الفكرية والثقافية من خلال الاحتكاك بمتقفي البلاد وطلانها. لقد سمعت كثيرا عن البلاد وما يجري فيها عندما كنت مسؤولا في.. (المنظمة الحقوقية المشار اليها) ولم اكن في موقع يسمح لي بالتأكد مما اسمع، ولذلك حاولت تفادي التعرض للوضع في البحرين، ويعد قراعتي لادبيات المعارضة بدأت اشك في حقيقة ما يحدث، واعتبرت سفرتي للبحرين هذه المرة مخطا لمعرفة اوسع بما يجري هناك. ولكنني ادركت لاحقا انني لن استطيع التوفيق بين الجانبين: الجانب المهني الجديد الذي يتطلب علاقة منفتحة مع الشركات والتجار بعيدا عن السياسة، والجانب الفكري والسياسي الذي نما لدي بعد سنوات من نشاطي الحقوقي. ووجدت نفسي اترجع عن الاهتمام بموضوع حقوق الانسان في البحرين خلال زيارتي. ولادراكي بان حركاتي تتابع عن كثب ومكالماتي الهاتفية تخضع للتنصت والتجسس وجدت نفسي مضطرا لوقف محاولات الاتصال بالمهنيين والشخصيات السياسية. لقد اتصلت بشخصية معروفة عدة مرات وتركت رقم هاتفي لدى اهلها، ولكنه لم يتصل بي، وعلمت لاحقا انه مراقب بشكل يمنعه من الاتصال بمثلي. وقد شعرت بالانزعاج لعدم رده على المكالمات، ولكنني عذرت حين عرفت السبب بعد ان الملح الي بعض الاصدقاء بذلك. كنت التقني بالمسؤولين بوزارة الاعلام واشعر تصنعا كبيرا منهم للظهور بظهر الليبرالية والانفتاح، ولكنني لاحظت تهريهم من الاجابة على التساؤلات حول الديمقراطية والانفتاح وخصوصا عندما سألته عن العريضة التي قدمتها قرابة ٢٠٠ شخصية بحرانية قبل العام ونصف. وعرفت ان هناك تحركا داخليا لتقديم عريضة اخرى تطالب الامير باعادة الحياة الدستورية والممارسة البرلمانية. وكنت اتحاشى استقبال اي شخص في الفندق الذي سكنت فيه (فندق الخليج) لشعوري بالمراقبة المستمرة لكل تحركاتي. لقد رجعت من البحرين وانا اشعر انني امام قضية غامضة لم استطع ادراك ابعادها، وعرفت ان سياسة الانفتاح الشكلي على الاعلاميين من قبل وزارة الاعلام قد اثمرت لان رجال الصحافة الغربيين لم يعودوا مهتمين بما يجري في البحرين. لقد ادركت ان بعد زيارتي للبحرين اني

اصبحت اكثر جهلا بما يجري هناك.

٣- مسؤولة باحدى المنظمات الحقوقية الدولية شرحت ل «صوت البحرين» تجربتها عندما زارت البحرين قبل بضع سنوات، وكيف انها لم تعد متحمسة لزيارة البلاد بعد ان شعرت بالاهانة والترويع تقول وهي تسترجع ما حصل لها:

الخوف يملكك وانت تستقبل من قبل مسؤولي الهجرة والجوازات بالمطار. فالنظرات لا تتسم بالترحيب والحرارة، بل بالتشكيك والريبة. ويعد انتهاء المعاملة في المطار تستقل سيارة التاكسي وتشعر انك متابع من قبل رجال الامن. ففي هذه البلاد، حسب ماقرأت في مقال قديم بمجلة «الايكو نوميست» البريطانية، يفوق عدد عناصر جهاز الامن مجموع عدد قوات الدفاع (الجيش) باربعة اضعاف. في مطلع الثمانينات كان عدد عناصر جهاز الامن يتجاوز ال ١٢ الفا بينما لم تتجاوز قوة الدفاع ال ٢٠٠٠ جندي. وكنت قد سمعت كثيرا عن ممارسات جهاز القمع مع من يعتبرهم من المعارضين، كما عرفت ان ستة اشخاص كانوا قد توفروا نتيجة التعذيب في السجن، وان المئات معتقلون بدون تهمة محددة. لا شك ان متابعتي لما يجري في البحرين كانت قد اثرت على شعوري وانا ازور البلاد لأول مرة. في البداية كانت عندنا خطة لمقابلة عوائل السجناء السياسيين الذين تصر حكومة البحرين على اعتبارهم مجرمين، ولكن بعد ان لاحظنا المتابعة الامنية لتحركاتنا في الشارع والفندق، قررنا الاقتصار على القدر الادني منها. وسنحت الظروف لنا، من خلال علاقتنا بالمعارضين في الخارج، بالاتقاء ببعض المحامين وسمعا منهم الكثير، لكنهم كانوا مترددين في لقائنا وخائفين مما يقولونه.

وعرفنا في ما بعد ان جمعية المحامين هي واحدة من الجمعيات المهنية التي يحاول اعضاؤها ان يتحركوا باستقلال عن سياسة السلطة، وعرفنا ايضا ان هذه الجمعية هي الوحيدة التي امتنعت عن ارسال برقية تهنته للامير بعد الاعلان عن اكتشاف «محاولة انقلابية» لاسقاط النظام في نهاية عام ١٩٨١، وان ذلك الموقف ازعج رئيس الوزراء كثيرا. وسمعا ان الحكومة تسعى للضغط على الجمعية لمنع نهجها المهني الاستقلالي. لقد قرأت الكثير عن البحرين في ما سبق وسمعت عن قضايا كثيرة فيها، ولكنها المرة الاولى التي يتبايني فيها الخوف فعلا وانا اعيش في غرفة بالفندق. ويرغم طيب اهلها وحسن معاملتهم فاني لا اشعر بالحساس لزيارة البحرين الا اذا اضطرت الى ذلك. لقد قابلنا ايان هندرسون وتحدثنا معه حول قضايا حقوق الانسان في البحرين، وكان يبدو لبقا وهادئا، ولكنه شرس في مزاوله مهنته.

٤- سبق لنا ان نشرنا جانبنا من مشاهدات بعض الاجانب، كالذي نشر في العدد ١٣٤ (مارس الماضي). كما احتوى العدد الماضي على مشاهدات خالد القشطيني المحرر بجريدة الشرق الاوسط تلك المشاهدات التي لم تتعرض الى الجانب الامني، بل اقتصرت على وصف سياسات الحكومة تجاه النخيل، وهو وصف لن يرضي الحكومة على اية حال. وكانت جريدة الفايننشال تايمز قد كتبت تقريرا عن البحرين في ديسمبر ١٩٩٢ وصفت فيه الوضع بأنه «منفتح» الامر الذي سببت توترا داخليا بين التحرير والادارة. وكانت «صوت البحرين» قد بعثت برسالة توضيحية الى الجريدة، وتتصل الصحافيون مما نشرته الصحيفة والقوا باللائمة على الادارة التي تدخلت في المقالات بالشكل الذي ظهرت به. وبررت عملها بأنه محاولة لمنع تكرار منع الجريدة من التوزيع بعد ان منعت في وقت سابق بسبب نشرها مقالات ازعجت طارق المؤيد.

هذه الصورة مختصرة عما يواجه الاعلاميين الحقوقيين الذين يزورون البحرين او يكتبون عنها، وهي صورة مزعجة ولكنها حقيقة، فالخبرة خير دليل.



## عصبوا عينيك وغللوا يديك ... وبقي قلبك

رايتك في المنام مصعوب العينين، مغلل اليدين والرجلين، وأنت توميء برأسك الى الجموع المتلهفة برويتك، تطلبها بالصمود والشموخ وتمنعها من التخائل والنكوص. رايتك وفي جبهتك نور وسيماء وجهك تتم عن صفاء سريرتك وعمق ايمانك وسمو روحك، وعرفتك البطل الذي لا يستسلم والليث الذي يحاول كسر القيود، والعملاق الذي يتسامى على الاقزام. وقرأت في حركاتك وسكناتك عمق المسألة، ليس مأساة بل مأساة الامة التي خار عزمها وترجمت عن الواجهة. انت كبير بايمانك، عظيم بصمودك، جليل بمقلك وفكرك، حر بقيدك، ولكننا نحن الخائرون، المتراجعون.. اهي ردة بعد اسلام؟ خنوع بعد شموخ؟ ارتباط بالدينا وانفكك عن الله؟ هبوط من السماء والتصاق بالارض؟ قد تكون القضية كل ذلك، ففي زمن الانكسار والتراجع يتعلق الالتزام، وتستتسر البغات وتصبح هذه العمامة الرامكة للامير سيدة الموقف، بينما يصبح الشيخ الصامد في أحد أركان القرية «متطرفاً» و«عنيدياً» و«متشدداً». وهكذا يقاد ذئب العلم والفضيلة الى مبنى المخابرات ليحذروا وينذروا من مغبة الاستمرار في المعارضة وقول غير ما يرضي الطاغية. هذا في الوقت الذي يشد الامير رحاله الى بيوت وعماظ السلاطين مرة في العام اعترافاً بالجميل مقابل الزيارات الاسبوعية التي يقوم بها اولئك العواظ الى بلاط، وهكذا تسيير الايام وهي تفتح لنا صفحات الماضي لتقول لنا ان التاريخ يعيد نفسه وان بلاط يزيد كان يحتضن «العمامة» وان الظالم، مهما تهادى في استعباد الناس وقهرهم، يجد بين رعاياه من هومستعد لمجاملته وتقبييل ايديه وانفه.

ما دمت في الاغلال، فهناك قضية، وهي قضيةك وقضيتك وقضية اهلك وشعبنا جميعاً. فانت احد عناوين المسألة لان الكلمة عندما تكون ممنوعة، وعندما تصادر حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية، فان البلد يعيش المحنة. النظام يفتقد الى الشرعية، والناس يفتقدون الامن. وحينما تتوارد علينا الاخبار عنك وكيف يعين الجلادين في ايدائك وتمذيبك تشعر ان الخناق قد ضاقت على «اولي الامر» فابتغوا

## رسالة الى الوفد الزائر

في يوم ١٩٩٤/٤/٢٥ قام وفد من اهلي الدرنا بزياة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة بحجة عرض بعض المشاكل، بزعامة ابن مختار القرية. وفي اللقاء لم تتح فرصة لأيهم للتكلم ولا لعرض المشاكل وشكر رئيس الوفد رئيس الوزراء على هذا اللقاء. ورد رئيس الوزراء الشكر لرئيس النادي العربي وهو نفسه ابن المختار ولم يشر الى الوفد.

اذ اطعت المضلل الساموريا او رجاء.. لانفرك.. مرا سويا ان العجل رب يعطي حياة وريا وخيرا للوافدين هنيئا كفه في البلاد عدوا وبغيا قيات البقاء شيئا زريا علويها هذا وذا دوسوريا الخير حتى لم يبق عودا نديا بين قتل وسجنه ابديا فليكن صامتا ولا يمد رايها هل ترى في السراب وردا رويها؟ وتنسى شعبا ودينا عليا؟ ان هارون لم يزل فيك حيا منه هلا ابتغيت الطريق السوي سوي الاحتقار لم تجن شيئا علام اصبحت «ناويا عربيا» (١) ويوم الحساب تلقاه غيا (٢)

ايها الوفد جئت شيئا فريا وقصدت العجل الخلفي خوفا غرك السامورى اذ قال: ويعيد الدمار والفقر عمراننا او ليس الدمار مما جنته سلب الامن والرخاء من الناس واشاع التفريق في الشعب حقدا: اهلك الحرث في جنان اوال وتصدى لكل شههم كريم او فرار من البلاد والا كيف ترجوا يا ايها الوفد خيرا؟ كيف تعطي الولا للظالم العجل استطلت عليك غيبة موسى؟ فلماذا عصيته بعد نهي ثم ماذا جنيت من ملتقى الزور؟ هملا كنت في اللقاء.. وفي الا تلك عقبى اللقاء في هذه الدنيا..

١- حسب ما كتبت الصحافة ٢- تلقى اللقاء

الصافي، ونقرأ في سفر حياتك تاريخ العطاء والجهاد. والكرامة. ومن هنا فانت عزيز على النفوس، غال في القلوب، مصدر للدفء، اساس للامل، منطلق للعمل. وبغرك الكثيرون ممن الولا الحبل على الغارب واستانسوا بحياة فانية، وعاشوا وهم ميتو الضمان، ضامرو المشاعر. وكلما رأينا اطفالك قرانا في عيدهم المساة والامل، حزن واسى على الصعيد الشخصي، وامل قارح للامة. انه شريط طويل من العناية والامل، ولكنه مطلوب لاحقاق الحق وابطال الباطل. ولقد تعلمنا من مدرسة كريلاء ان نكون حسيين، ولطالما غرست فينا رفض التراجع قائلا «هيهات منا الذلة، ياى الله لنا ذلك ورسوله». ايها الحسيني، بمك الدانيء يروي شجرة الحرية، وشهادتك طريق الى النصر الحاسم على يزيد واليزيديين.

الى قيام الساعة.. ولطالما نظرت الى سجانك بين الرافة والشفقة لانهم مضلون مخدوعون، يرتزقون من تعذيب الابرياء وتغفو اجفانهم على اصوات الاتين والتأوه. انهم غير محسوسين على ما هم فيه من البلاء. واذا كانت ايديهم ميسوطة فانما ذلك لان الله يمهل ولا يهمل لا يفرك قلب الذين كفروا في البلاد، متاع قليل ثم ماواهم جهنم وبئس المهاد، لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الانهار ثوبا من عند الله، وما عند الله خير للابرار.

ان قصتك فصل من ملحمة كبيرة سطرها ابناء هذه الامة على مدى القرون، وهي جانب من الصراع التاريخي بين جنود الحق وجحافل الشيطان. فانت انت الذي تؤرق نومهم، وانت انت الذي يخشون يديك المصفدتين ولسانك المكتم وجسدك المعذب. اما نحن فننهل ماء الحياة من معينك

بدون جذوى. فاذا لم يكن هناك نظام يدعم المواطن ويدافع عن قضاياه، فماذا يعني وجود المجتمع المدني الحديث؟ ومن اين تستمد الحكومة شرعية وجودها؟ ولماذا يجشم النظام نفسه عناء الانضمام للمنظمات الدولية اذا لم يكن قادرا على حماية رعاياه؟

في بلد تتصرف فيه الحكومة هكذا، ارباب في الداخل وقمع بدون مبرر ماذا بقي من مقومات شرعية السلطة؟ ولماذا تستمر الحكومة بمنأى عن العقوبات الدولية؟ بل لماذا تستمر الولايات المتحدة الامريكية في دعمها لها؟ الحكومة تاتي ان تجري حوارا مع قطاعات الشعب من خلال برنامج برلماني طبقا لمواد الدستور، فلا يمكن النقة بها وبنواياها. ومع اخبار القمع التي لاتنقطع واصرار الحكومة على السجن لكل من يخالفها الرأي، لا يمكن اعتبار هذه البلاد مستقرة اوامنة. بل مضطربة وغير مستقرة. وظاهرة الارهاب التي ذكرنا نماذج منها اكبر مؤشرالى سوء العلاقة بين الشعب وحكومته. وما انتشار المباحث في البلاد وممارسة القمع والارهاب باستمرار الا من الدلائل على ضرورة تحرك الموقف الدولي بشكل يشجع على استمرار المطالبة بحق المظلومين بمنأى عن الخشية والخوف. هذه الظاهرة لم تعد قائمة في البحرين، والامثلة التي ذكرناها ليست الا قليل من الحوادث التي لا تنقطع في هذه البلاد. وما المسيرات العملاقة التي انطلقت في شهر المحرم الا تعبير عن المشاعر الهائجة ضد النظام وممارساته. ولم تعد سياسات الارهاب التخويف والترويب قادرة على قمع تطلعات الناس. ان البحرين متميزة عن اخواتها الخليجيات وعن العالم خصوصا على صعيد العلاقة بين الحكومة والشعب. والحديث عن الانفتاح والليبرالية لا يتعدى الجوانب الاخلاقية. اما على الصعيد السياسي فالقمع سيد الموقف، وترويب الناس، هو الاصل في التعامل.

## الحكومة التي لا تدافع - التتمة من ص ١

الصليب الاحمر، ولم تتصل بالحكومة العراقية بخصوصهم، برغم العلاقات الحميمة بين رئيس وزراء البحرين والرئيس العراقي، فالحكومة تتصرف وكان شيئا لم يحدث، وكان المفقودين ليسوا من رعاياها. وملخص الامران ثمانية مواطنين بحرايين كانوا يتلقون علومهم الدينية في النجف وهم يحملون جوازات سفر بحرانية، واعتقلهم النظام العراقي ولم يفرج عنهم. ليس البحث عنهم وتخليصهم من سجون نظام بغداد مسؤولية حكومة البحرين بالدرجة الاولى؟ ماذا لو كان احد هؤلاء خليفيا؟ هل كانت الحكومة سوف تسكت ام ان خليفة بن سلمان، رئيس الوزراء، سيجدل قصارى جهده لتأمين الافراج عنه؟ فلماذا الوزن بميزانين والكيل بمكيالين؟ هذه القضية سوف تبقى شاهدة على استخفاف النظام الخليفي بالمواطنين، ذلك الاستخفاف الذي يعبر عنه هذا التجاهل المطلق لقضية الاسرى البحرينيين. يوازي ذلك نمط من السلوك مع الشعب يتميز بالقمع والتخويف والارهاب، فما معنى ان تكون للمواطن حكومة اذا لم تقف معه وقت الشدة واذا لم توفر له الحماية الدولية طبقا لما هو معمول به في جميع انحاء العالم، واذا لم تحترم كرامة الانسان وعزته في وطنه.

لقد تركت حكومة البحرين قضية المفقودين لنومهم ولم تجشم نفسها عناء الاهتمام بقضيتهم. وتجدر الاشارة الى ان هناك اسيرا بحرانيا واحدا بين الاسرى الكويتيين، ولكن حكومة آل خليفة لم تعمل شيئا تجاهه كما لم تفعل شيئا بالنسبة للاسرى الاخرين. اما عوائل المفقودين فقد اعانوا وما يزالون يعانون من استمراء غمهم وقد سلك بعضهم الى الابدين جحما عن الاله لا ولكن